

كيف في ترجيح القول على القول ان هذا الفعل لا يكون له تقطيع
 وبقائه ومنه التحسين وهذا اللفظ كثيرا ما يكون للفرق لا للتعظيم فافهم
 ولم يخل كل منهما على اوله لان التعظيم والتحسين شخص واحد في ان
 واحد لا يجتمعان ولو اجتمعا فالتعظيم في غاية الضعف فلم يعتبر في
 النزول والتحسين في التعجب والزم تم واشد من الجود والتعظيم في
 الكمال والقبول فلهذا ترى ان اذني ما يوصف بالنزول يترتب عليه التمجيد
 والكمال والابحار وقد لا يترتب على الحمد والتعظيم التمجيد ما يشبه
 ولما كان ذلك اسقط الالاء على النزول ذلك الحسن الضعيف الذي
 في مجر الوصف من رتبة الاعتبار والحاصل ان قولهم اذا اخذني
 الوصف بالجميل بخلافه الجوارح صا دسته معناه اذا صار قدام
 وفي اعتبارهم فان العرف والاهل للعبادون ذلك الواصف مستنزا
 محض الا ما يدغمنا تغليباً بجانب النزول ولا مرفوع تغليباً العرف
 بالتعظيم الجاهل من وان دغمت الشبهة بخلافها المشبهة الثانية

شر

يجب ان يكون الكلام معطلاً بزيادة الطاء انما اشتراط ذلك انما
 لا تقدر بالوصف الجميل بل نقضه لا بالقول ان اراد ان الجميل
 مستعمل في غير ما وضع له فحوزا فهو ممنوع فان الجمال بمنزلة من العلم
 كذا بطلان والافتقار يجب قيدها على انه لا يجوز في التفرع والا
 مقصود في التفرع قد يره ثم ان التعظيم الما طين وان اخبر
 لكنه يخرج الجمالي عن التعظيم المقصود السرد ايضا فكيف الجمال
 في خروجه اذ لا في ان يكون الدلالة على التعظيم من غير مخالفة الظاهر
 والبطش كافتية فان الوصف الحسن اذا لم يقتض الجمال في حقه
 عزاه ولا يعد الوصف مستترا ويحتمل ان يكون المراد بالتعظيم الما طين
 حذفت عدم مخالفة الما طين كما ان الظاهر يخرج الحسن لا العيب
 واللبزوم مخالفة الصفات ايضا في اعتبار التعظيم فان قلت لا يشترط
 كون الحمد عليه جملا لا على اشتراط قصد التعظيم او الجمال لا يكون
 مبيها لغيره قلت ممنوع وانما الظاهر انه لا يكون مبيها لا كذلك